14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة

رئيس مجلس الإدارة - رئيس التحرير
أحمد محمد الحبيشي
Ahmedalhobishi@Yemen.Net.Ye

تصدر عن مؤسسة 14أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر -عدن - الجمهورية اليمنية
تأسست في عدن بتاريخ 19يناير 1968م

الأحد 2 مايو 2010 م - الموافق 18 جماد أول 1431 هـ - العدد 14807 - السنة الثانية والأربعون - رقم الإيداع 2

### إنها قضية لاتستحق كل ذلك الضجيج!

# المصحة النفسية هي المكان المناسب لدعاة إباحة نكاح الصغيرة ومفاخذة الرضيعة

عبد الفتاح الجهراني

أقاموا الدنيا ولم يقعدوها ,حتى ظننت أنهم سيعلنون الجهاد في سبيل الله ويشهرون سيوفهم لقطع رأس كل من يخالفهم الرأي وينتقدهم على تعصبهم لقضية لا تستحق كل ذلك التعصب ولا أن يكون في مقدمة أولئك المتحمسين لها واحد من رجال الدين الحزبيين المقلدين ، وهو الشيخ عبدالمجيد الزنداني ، الذي فرغ نفسه ووقته لها وكأنها قضية الساعة وكأن الكفر سيحل باليمن واليمنيين إذا لم يجاهد حتى النهاية وينتصر على كل من يقف مع صغيرات السن لمنع كل ما من شأنه قتل طفولتهن وإجبارهن على الزواج قسرا في عمر يجمع غالبية اليمنيين على ضرورة وضع حد له ومنع تكرار المآسي التي لحقت بعدد من صغيرات السن ولم ينقذهن سوى القضاء وأحكام المحاكم .

وخلال متابعتي لسير هذه القضية وجدت أن كثيرا من المراقبين والمتابعين والمهتمين بشئون اليمن أصابتهم الدهشة والذهول مما يجري في الساحة اليمنية حول قضية لا تستحق كل ذلك الضجيج وكل تلك الخطب الرنانة والمسيرات المليونية التي هدد الزنداني بالدعوة إليها, كما أنها ليست قضية تستحق أن يشغل بها اليمنيون وقتهم وتفكيرهم ، أو أن يهدد الزنداني بقطع شوارع صنعاء وعقد الندوات وحلقات النقاش ويسابق الزمن للظهور في هذه القناة أو تلك للإدلاء بالتصريحات وإطلاق التهديد والوعيد لمنع مجلس النواب من إقرار قانون يمنع زواج القاصرات إلا بعد بلوغهن سن السابعة عشرة حفاظا على آدميتهن وسلامتهن وتكامل المجتمع انطلاقا من التعامل مع الفتاة كإنسانة يجب أن تعامل باحترام حقوقها .

لقد اتصل بي أصدقاء عرب من خارج اليمن ويمنيون مغتربون وطلاب خلال الأيام الماضية يتساءلون ومثلهم كثيرون : ألم يبق في اليمن من قضية تشغلكم وتشغل الحكومة والمجتمع اليمني سوى هذه القضية حتى تستدعي كل هذا الصخب والضجيج وممن ؟ ممن يفترض فيهم أن يكونوا دعاة ومرشدين نحو الصلاح والرشد والحفاظ على حياة الناس وكرامتهم وحقوق الطفولة سواء أكانوا ذكورا أو إناثا.

واني بدوري هنا أتساءل : ألم يعد لدى بعض رجال الدين كـ«الزنداني» وغيره من عمل أو قضية تهم اليمن وتهمه سوى التهديد بالدعوة إلى إقامة مسيرة مليونية وقطع شوارع صنعاء من أجل إباحة زواج الفتاة وهي في سن الطفولة من الثامنة حتى السابعة عشرة ؟ وهل انعدمت القضايا التي يفترض للزنداني وغيره توجيه الدعوات إلى إقامة المسيرات للتنديد بها وإلقاء الخطب وعقد الندوات من أجلها كـ«مخاطر الإرهاب والتطرف» وتوعية الشباب بأمور دينهم ودنياهم وكيف يحافظون على وطنهم من دعوات الفرقة والتمزق , أم ننتظر رجال دين من خارج اليمن ليقوموا بذلك ويذكروا الزنداني بواجبه تجاه وطنه وأمته .

وهل يوافق أولئك الذين ملؤوا الدنيا ضجيجا على أن يزوجوا بناتهم أو أخواتهم وهن في سن العاشرة مثلا ؟ هل يوافقون .. لا أعتقد أنهم يوافقون على ذلك وإنما هم يتعاملون مع بنات الناس كما يتعاملون مع « قطيع » من الماعز وبضاعة تعرض في مزاد للبيع وكأنه ليس لهن حقوق يعترف بها لدى أولئك وكأنهن من مكملات زينة البيت وأثاثه.

وإنني بعد ما سبق أعتقد أن المصحة النفسية هي أنسب مكان لأولئك الذين يصرون بدون حياء على إباحة نكاح الصغيرة ومفاخذة الرضيعة وإبقاؤهم تحت المراقبة الصحية للتأكد من سلامة عقولهم وصحة تفكيرهم .

فالزنداني على سبيل المثال ضلل على الكثيرين وملأ الدنيا ضجيجا حول اختراعاته العلمية وادعاءاته بقدرته على علاج مرضى الايدز والأورام السرطانية وأمراض الكبد والسكر وانفلونزا الخنازير، وأمراض أخرى ، إلى درجة أصبح فيها كمثل بعض العطارين والمشعوذين الذين يعرضون وصفاتهم لعلاج كل شيء بما فيها أمراض ما إن تظهر حتى تجد الزنداني أول المبشرين بقدرته على علاجها!!

### فيما تستعد منظمات حقوقية ونسوية رفع دعوى قضائية ضده

# قيادات في حزب ( الإصلاح) تسعى لإقناع الحزمي بالاعتذار لمنع محاكمته

طالبت عدد من المنظمات الحقوقية مجلس النواب برفع الحصانة عن البرلماني محمد الحزمي، لما تشكله تصريحاته واتهاماته التي يوجهها- التي وصفوها بالكاذبة - من تعد صريح على الآخرين، وتحريض خطير قد يؤدي إلى عواقب دموية.

وقال منتدى «الشقائق العربي لحقوق الإنسان»، و«اللجنة الوطنية للمرأة»، و«المدرسة الديمقراطية» إنها تتابع بقلق بالغ حملة التحريض والكراهية الدينية التي يقودها شيخ الدين المتطرف – حسب وصفهم – محمد الحزمي، عضو مجلس النواب، والتي وصلت إلى حد توجيه اتهامات خطيرة بالعمالة للغرب والتآمر معها لاستهداف الدين والعقيدة الإسلامية والأخلاق العامة، في مقابلاته الصحفية والتلفزيونية أو في إطار خطبه في المساجد.

وقالت تلك المنظمات إن هذه الاتهامات التي تمثل تطورا خطيرا في خطاب الحزمي، المعروف بمواقفه المعادية للحريات وحقوق الإنسان وحقوق النساء على وجه الخصوص، يجب أن تلقى المساءلة والمحاسبة القانونية، لكونها تتضمن تشويها للسمعة وترويجا علنيا لادعاءات كاذبة وتهم خطيرة تنال منها، بما يشكله ذلك من وثائق جرمية ثابتة، مؤكدة وجود مخاوف حقيقية لديها، لكونها تشكل تحريضا صريحا على العنف وهدر الدماء يتأسس على ادعاءات كاذبة، وهو نوع من التحريض يلقى الاستجابة في مجتمع محافظ ولدى المجموعات الإرهابية والمتطرفين الدينيين، الذين تسوغ لهم اتهامات وخطب الشيخ المتطرف مبررا للاعتداء على الناشطين الحقوقيين، وتهديد حياتهم وسلامتهم البدنية وإلحاق الأذى بهم واستهداف مؤسساتهم.

■ محمد الحزمي

وأكدت المنظمات تحميل الشيخ محمد الحزمي، وكافة المشتركين في حملة التحريض والادعاءات الكاذبة وتشويه السمعة، المسؤولية الكاملة عن أي تهديد واعتداء قد يتعرضون له ومؤسساتهم.

كما اعتبرت أن ما يصدر عنه من تصريحات ومواقف واتهامات يغذي بيئة الإرهاب ويعزز مبررات استهداف الدولة والمجتمع اليمني وديمقراطيته وتعدديته.

واعتبرت المنظمات هذا البيان الصادر عنها بلاغا عاما موجها للجهات القضائية، مطالبة النائب العام بفتح تحقيق عاجل في الادعاءات والاتهامات والتحريض الذي يقوم به الشيخ محمد الحزمي.

كما أكدت الأطراف الموقعة على البيان احتفاظها بالحق في اتخاذ أي إجراءات قانونية تراها للحفاظ على سلامة من تمثلهم ومن تمثلهن، ولوقف التجني والادعاءات الكاذبة الصادرة بحقهم وبحقهن، وكافة أشكال الحض على الكراهية المقيتة والتحريض الديني الخطير التي تشن عليهم من قبل أي جهة كانت.

إلى ذلك ذكرت صحيفة «الجمهورية» بحسب مصادر قالت إنها وثيقة الصلة بها أن قيادات في حزب التجمع اليمني للإصلاح تمارس ضغوطاً على عدد من الكتاب المنتمين لـ (الإصلاح) الذين يكتبون في ملحق «أفكار» لإثنائهم عن رفع دعوى قضائية ضد بعض الخطباء والوعاظ المحسوبين على التجمع اليمني للإصلاح رداً على ما ورد في البيان المنسوب لبعض رجال الدين والذي اتهم ملحق «أفكار» الصادر عن صحيفة (الجمهورية) بإشاعة الفاحشة حسب وصف البيان، وهو ما يعد قذفاً يحاكم عليه القانون..

وأضافت المصادر أن القيادات الإصلاحية طلبت من الكتاب عدم الكتابة في ملحق «أفكار» واستعدادها لحل الإشكال مع الخطباء والوعاظ المحسوبين على التجمع وديا دون اللجوء إلى القضاء باعتبار أن اللجوء إلى القضاء سيعزز الانقسامات الداخلية في تجمع الإصلاح..

وأكدت المصادر أن القيادات الإصلاحية أبدت استعدادها لإقناع الموقعين على البيان بالاعتذار للكتاب المنتمين للتجمع عما لحقهم من إساءة وقذف علني..

الجدير بالذكر أن عديداً من الكتاب غير المنتمين للتجمع اليمني للإصلاح يعتزمون رفع دعوى قضائية ضد الموقعين في البيان المنسوب لبعض رجال الدين والذي زعم أنهم يروجون للفاحشة من خلال كتاباتهم في ملحق «أفكار».

من جانبه دعا الحزمي المنظمات التي طالبت برفع الحصانة عنه والنائب العام للتحقيق معه إلى التوبة إلى الله وعدم مواصلة التعاون مع أعداء الله والعمل على هدم القيم واستبدال شريعة الله بشريعة الغرب.

# حياة الناس ليست رخيصة

نشوان محمد العثماني

حصد وباء «حمّى الضنك»، الذي سبق أن انتشر بمحافظة تعز، عددا غير قليل من المواطنين، بين إصابة ووفاة، في محافظة عدن، في ظل صمت مطبق من قبل جهات الاختصاص في المحافظة .

وفي الوقت الذي دعت فيه بعض القيادات في السلطة المحلية بعدن إلى الاعتراف وعدم المكابرة في مواجهة هذا المرض الوبائي الخطير، ما زال مكتب الصحة مقللاً من حجم الخطورة ، في سكوت وإعراض عن أداء الواجب كان من نتائجه إصابة ما يزيد على 100 مواطن ، بينهم أطفال ، طبقا لآخر المعلومات المتوفرة، في حين توفي آخرون على الرغم من تناول وسائل الإعلام للمرض، وعلى الرغم من علم مسئولي المحافظة، وبينهم مكتب الصحة، به.

ولم تستيقظ محافظة عدن على هذا المرض إلا بعد انتشاره المهول في محافظة تعز، ومن ثم محافظة لحج، ومحافظات أخرى.

فبحسب صحيفة «أخبار عدن» فإن مستشفى 22 مايو بمديرية المنصورة استقبل نحو 31 حالة خلال مارس وأبريل الماضيين، في حين استقبل مستشفى البريهي في المديرية ذاتها 41 حالة خلال المدة الزمنية ذاتها ، عوضا عن استقبال بقية المستشفيات في مديريات المحافظة لحالات مماثلة، ناهيك عن تأكيد مصادر طبية بمستشفى ابن خلدون بمحافظة لحج أن عدد الإصابات التي سجلت بالمرض بلغت أكثر من 70 حالة بينها أطفال.

وإذ أكرر نداء الاستغاثة، ولا عجب في هذا النداء، إلى قيادة محافظة عدن ومسئولي الصحة فيها، إضافة إلى وزارة الصحة العامة والسكان، في القيام بواجبهم وتدارك حياة الناس، لحري بي أن أشيد بموقف مدير مديرية صيرة خالد وهبي الذي دعا إلى الاعتراف بوجود وباء «حمّى الضنك»، بدلا من دفن الرؤوس في الرمال، مشددا على تكثيف الجهود في القضاء على المرض ومحاصرته.

وكما هي فرصة أن أدعو مسئولي محافظة عدن إلى الاقتداء بـ«وهبي» وعدم ترك زمام خطورة تفشي المرض المريع، أؤكد أن وزارة الصحة العامة والسكان والجهات المختصة في عدن يتحملون مسئولياتهم تجاه المرضى الذين ذهبوا ضحية هذا المرض، كما أؤكد أن عليهم ألا يتناسوا أنهم مسئولون أخلاقيا قبل أي مسئولية أخرى عن حياة وأرواح الناس. فعليهم أن يتحركوا فورا؛ لإنقاذ حياة المصابين، والحيلولة دون انتشار هذا المرض الفتّاك.

كما أن عليهم الاستعداد ووضع إستراتيجية مدروسة لمواجهة مثل هذه الأوبئة، مستقبلا، والتصدي لها قبل أن تتفشى.

فحياة الناس ليست رخيصة، وليس من السهولة تمرير التغاضي عن حمايتها. وإن سقط المهملون من أي محاسبة، فلن يسقطوا من المحاسبة الأخلاقية أمام الضمير والإنسانية.

nashwanalothmani@hotmail.com